

محضر جلسة لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية
والبنية الأساسية والبيئة
(عدد 8)

التاريخ : 18 مارس 2021

جدول الأعمال:

- التداول حول مقترح برنامج أنشطة لدعم لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة بحضور ممثلي إدارة التعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الحضور:

- الحاضرون: 08

- المعتذرون: 00

- الغائبون: 12

رفع الجلسة: س منتصف النهار و30 دق

افتتاح الجلسة: س 10 و30 دق

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

جلسة حضوريا وعبر وسائل التواصل عن بعد يوم الخميس 18 مارس 2021

خصصتها للتداول حول مقترح برنامج أنشطة لدعم اللجنة وذلك بحضور ممثلين

عن إدارة التعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي مفتح الجلسة أوضحت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مقترح

برنامج دعم أنشطة لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية

والبيئة تضمن أولويات تتعلق بالبيئة والطاقة، مضيفة أن برنامج الدعم يمثل

بوابة لجملة من المشاريع المتكاملة ويندرج في إطار اتفاقية التعاون مع مجلس نواب

الشعب لتعزيز قدرات اللجان من خلال تنظيم دورات تكوينية وأيام دراسية

برلمانية.

وأضافت أن مقترح برنامج الدعم يشتمل على خمس حصص لكل وحدة

تكوينية سيتم تنظيمها أسبوعيا وتتناول جملة المسائل المؤسسية والقانونية

المطروحة على اللجنة، وأشارت أنه بإمكان أعضاء اللجنة تقديم مقترحاتهم

لإضافة مواضيع أو تعديل هذا البرنامج.

واقترح عدد من أعضاء اللجنة إضافة وحدة تكوينية حول تأمين وسلامة

المناطق الصناعية وذلك على إثر حادثة الانفجار التي جرت بمصنع الاسفلت

بقابس بالإضافة إلى تخصيص وحدة تكوينية حول تحرير النصوص القانونية المتعلقة بالمحروقات والطاقات المتجددة، مشددين في هذا السياق على ضرورة تنظيم الأيام الدراسية بالتعاون مع الأكاديمية البرلمانية، موضحين أن الدور الرقابي للجنة لا يمكن القيام به إلا بعد تلقي النائب تكويناً يعزز قدراته على تناول الإشكاليات المطروحة وإيجاد الحلول الكفيلة لذلك.

واستفسر أحد أعضاء اللجنة حول كفايات التكوين التي ترتبط بمجالات اختصاص لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة، مستوضحاً حول دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صياغة برنامج تكويني لدعم اللجنة، معتبراً أن ما تم تقديمه وكمقترح لبرنامج الدعم يعد وجهة نظر حول بعض القطاعات والمواضيع المتصلة باختصاص اللجنة، مقترحاً تخصيص وحدة تكوينية حول الحوكمة في قطاع المحروقات.

وتعقيباً على ملاحظات الأعضاء الحاضرين أوضحت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه سيتم التفاعل إيجابياً مع كل المقترحات المقدمة من النواب الحاضرين والعمل على صياغة مضامين تكوينية فنية تستجيب لحاجيات أعضاء اللجنة ومستشاريها، مبرزة أن الكفايات التكوينية ستشمل الإطار القانوني والمؤسسي لمختلف الاختصاصات الراجعة بالنظر للجنة.

وثنمن أحد أعضاء اللجنة التعاون والدعم المتواصلين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفائدة المؤسسة البرلمانية، مؤكدا على تخصيص دورات تكوينية حول البيئة والتصرف في النفايات.

وشدد عدد من أعضاء اللجنة على ضرورة تكثيف عمل اللجنة للاضطلاع بمهامها لاستكمال النظر في مشاريع القوانين المعروضة عليها، معتبرين أن التعطيل الحاصل في عمل اللجنة وجب تجاوزه والتصدي لكل ما من شأنه عرقلة عقد جلسات اللجنة.

ومن جانبه أوضح رئيس اللجنة أن عدم انعقاد جلسات اللجنة مرده الأساسي عدم استجابة وزير الصناعة والطاقة والمناجم بالنيابة للدعوات الموجهة له سواء بمراسلات رسمية موجهة إليه من السيد رئيس المجلس في مناسبتين أو من خلال عديد الاتصالات بالهاتف أو بالبريد الإلكتروني، مبرزا في هذا السياق أن السيد الوزير أكد له خلال مكالمة هاتفية عدم إلمامه بالقدر الكافي بالملفات المتعلقة بقطاع المحروقات.

وأضاف أنه فيما يتعلق بمشروع القانون المتعلق برخصة البحث عن المحروقات "زارات" فقد استكملت اللجنة النقاش حوله وسيتم تخصيص جلسة لاحقة قصد عرضه على التصويت وإعداد تقرير لإحالاته على مكتب المجلس إلا أنه لم يتم إلى حد التاريخ مد اللجنة بالملحق عدد 5 رغم عديد المراسلات والاتصالات

بالوزارة، معتبرا أن التعطيل الحاصل ليس من اللجنة بل من مصالح وزارة الصناعة والطاقة والمناجم التي لم توافينا إلى حد هذا اليوم بموعد جلسة الاستماع التي ستخصص للنظر في الثلاث مشاريع القوانين المعروضة والمتعلقة بامتيازات استغلال كل من "قرمدة"، "جبل الدولاب" و"معمورة".

وأشار إلى أنه سيتم توجيه مراسلة رسمية للاستماع إلى السيد وزير الصناعة والطاقة والمناجم بالنيابة يوم 25 مارس 2021 حول مشاريع القوانين المعروضة والتأكيد على مد اللجنة بالملحق عدد 5 لمشروع القانون المتعلق برخصة البحث عن المحروقات "زارات"، مضيفا أنه سيتم عقد جلستي استماع حول ملف البيئة والتصرف في النفايات وموضوع البنية التحتية خلال الفترة القادمة، وتم الاتفاق على تحديد يوم 19 أفريل 2021 كموعد لتنظيم يوم دراسي برلماني سيضبط محوره والمشاركين فيه لاحقا.

مقررة اللجنة

هاجر

رئيس اللجنة

محمد كريم كريمة

النيفر شقرون